سلسلة موسوعات التصنيف
الموضوعي للسنة النبوية

موسوعة أحاديث الفتن وأشراط الساعة

موسوعة تصنيفية منهجية لأحاديث الكتب الستة
ومسند الإمام أحمد ورواياتها من كتب السنة

قام بجمعها وتصنيفها، وتخريجها، والحكم عليها، والتعليق عليها

الدكتور
همام عبد الرحيم سعيد

و

الدكتور
محمد همام عبد الرحيم

جهاد الأستاذ للنشر

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
رمضان ١٤٢٨هـ
الطبعة الثانية
صفر ١٤٢٩هـ

جهاد الأستاذ للنشر
المملكة العربية السعودية - الرياض - هاتف: ٢٩٣٠٠٩٧
فاكس: ٢٩٣٢٠٤٩ - ص.ب: ٨٧٢٩ - الرياض: ١١٤٩٨
E-mail: books@islamway.net, info@ostath.com, Site: www.ostath.com

مكتبة الكوثر
للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - الرياض - حي الفلاح - مقابل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
(بوابة ٣) هاتف: ٢٧٥٣٦٦٢ - ٢٧٥٣٤٢١ - فاكس: ٢٩٣١٦٩١

مركز دراسات السنة النبوية
الأردن - عمان - هاتف: ٥٥٣١٣٠٥
فاكس: ٥٥٣١٣٠٦ - ص.ب: ٧٩٨ - عمان: ١١٩١٠
sunahcenter@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، فتركها على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، ولا يَتَنَكَّبُها إلا ضال؛ فصلوات الله وسلامه على هذا النبي الكريم، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فإن السنة النبوية في اصطلاح العلماء هي ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو إشارة أو صفة خُلقيّة، وسواء أكان هذا الصادر عن رسول الله ﷺ صراحة أم حكماً، ويلحق به ما صدر عن الصحابة والتابعين؛ إذ هم المقتبسون من مشكاة النبوة السائرون على منهاجها، وكما هو معلوم فإن السنة النبوية كما هو القرآن الكريم يعالجان موضوعات الحياة مجتمعة دون تصنيف لهذه الموضوعات على أبواب محددة، فقد يكون الحديث الواحد كما هي السورة أو الآية في القرآن الكريم مشتملاً على أمور: العقيدة والعبادات والمعاملات والأخلاق وغيرها من الموضوعات في آنٍ واحد، وهذا لِحكَم أرادها الله ﷻ منها أن يعيش المسلم الإسلام بشكل متكامل دون فصل بين جزء وآخر، فكل حكم من أحكام الإسلام لا بد من النظر إليه وتطبيقه من خلال منظومة الدين المتكاملة، وعلى هذا المنهج الرباني الفريد تربى الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، فتمثل فيهم منهج القرآن والسنة تمثلاً متكاملاً.

وبعد وفاة النبي ﷺ ظهرت الحاجة إلى جمع المسائل المتماثلة أو المتعلقة بموضوع واحد من أجل حل مشكلات النوازل والمسائل المستجدة،

التي كانت تعرض للصحابة الكرام، فكانوا كلما عرض لهم شيء من هذه المستجدات التي تحتاج إلى حكم، نظروا في كتاب الله تعالى وسنة النبي ﷺ ليجدوا حكم هذه النازلة، فإن لم يجدوا بحثوا عن المسائل المماثلة أو المشابهة لهذه النازلة ليقيسوا عليها، وهذا العمل بحد ذاته يعد النواة الأولى للتصنيف الموضوعي للقرآن والسنة النبوية.

وقد وجد الصحابة رضوان الله عليهم القرآن الكريم مجموعاً بين أيديهم، بينما كانت السنة النبوية مفرقة في الصدور والرقاع، مما جعل الحاجة إلى جمعها وتدوينها أمراً ضرورياً ليسهل الرجوع إليها وتعلمها وتعليمها، وما أن شارف القرن الأول على الانتهاء حتى كانت السُّنّة مجموعة في الدواوين، محفوظة في صدور الرجال، مما يسر على العلماء جمع المتناظرات والتوفيق بين المتشابهات، وبذلك بدأت عملية تصنيف السنة النبوية في موضوعات مفردة؛ كالمغازي والأحكام والجهاد والزهد والأدب والفتن، ومع نهاية القرن الثاني ظهرت كتب الجوامع المصنفة التي تَوَّجَها الإمام البخاري بكتابه الجامع الصحيح.

وهكذا فقد كان التأليف في السنة النبوية على مراحل، فكانت المرحلة الأولى مرحلة الجمع والتدوين، وكانت المرحلة الثانية مرحلة التبويب والتصنيف في أبواب مفردة، وكانت المرحلة الثالثة مرحلة الجوامع المصنفة، وقد وصل إلينا فيض زاخر من المصنفات والمدونات من نتاج تلك المرحلة، وكما يُذكر لأصحاب تلك المرحلة من جهابذة المحدثين جهدهم العظيم في اختراع التصنيفات والاجتهاد في التبويب، فإنه يؤخذ على أهل القرون التالية تكرار طريقة السابقين في التصنيف دون تطوير عليها، خاصة وأن التصنيف الموضوعي لا بد أن ينطلق من حاجة الناس ومتطلبات كل عصر.

ومع اتساع الحركة العلمية وتشعب المعارف الإنسانية ظهرت الحاجة من جديد إلى تطوير التصنيف الموضوعي؛ إذ العالَم من حولنا يعيش ثورة علمية ومعرفية واسعة تمور بأشكال متنوعة ومفصلة من التصنيف والتبويب والتكشيف، ولسد حاجة المسلمين والناس جميعاً لتصنيف موضوعي للسنة النبوية يوائم متطلبات العصر، ظهرت محاولات عديدة من جهات علمية

مختلفة، منها ما قمنا به في موسوعة الحديث النبوي الشريف لخدمة هذا الغرض وخدمة السنة النبوية خدمة متكاملة، حيث قمنا بتصنيف الأحاديث النبوية وفق منهج جديد في التصنيف، جمعنا من خلاله بين الأصالة والمعاصرة، فقد اشتمل هذا التصنيف على ثلاثة وعشرين موضوعاً رئيساً، من بينها: العقائد والعبادات والمجتمع والتربية والدعوة والإعلام والاقتصاد والإدارة والطب وعلوم القرآن والحديث، وغيرها من الموضوعات، وقد تفرع عن هذه الموضوعات ما يقارب سبعة آلاف عنوان.

وحرصاً منا على خدمة التصنيف الموضوعي للسنة النبوية خدمة متميزة، فقد ارتأينا أن نصدر بعض هذه الموضوعات على شكل كتب تتم دراسة الأحاديث فيها دراسة منهجية، تجمع بين تخريج الأحاديث، وبيان الحكم عليها، وشرح غريبها، وحل مشكلها، والتوفيق والترجيح عند التعارض الظاهري بينها، بالإضافة إلى تعليقات مهمة في ضوء مستجدات العصر.

وقد اخترنا البدء بإخراج موضوع أحاديث الفتن وأشراط الساعة من سلسلة العقائد؛ لأهمية هذا الموضوع في تبصير المسلم بأحداث ماضيه وحاضره ومستقبله، استخلاصاً للعبر ومعرفة للواقع واستشرافاً للمستقبل، وهذه البصيرة التي تنشأ عن الإيمان بصدق النبي ﷺ فيما يخبر من أخبار الغيب والمستقبل، تؤدي إلى أن ينظر المسلم إلى الأحداث بمنظار النبوة، فيكتسب العلم بهذه الفتن، ويحذر منها، ويستعد لمواجهتها، ويعلم كيف يتصرف عند وقوعها، وتتأكد أهمية معالجة موضوع الفتن في هذا العصر خصوصاً، لعدد من الأسباب: منها كثرة الخلط بين الصحيح والضعيف والموضوع من هذه الأخبار، وعدم التمييز بينها، بحيث نشأ عن ذلك اختلال في الرؤى، أدى إلى دخول كثير من الخرافات والأباطيل إلى عقول العوام، ومن الأسباب أيضاً خوض بعض الناس في تفسير أحاديث الفتن وتأويلها بغير علم، وحَمْلِها على وقائع جزئية معينة، لا يسوغ حَمْل هذه الأحاديث الشريفة عليها، وهذا مسلك خطير في التعامل مع أحاديث الفتن، يؤدي إلى فتنة الناس وتشكيكهم بصدق هذه الأحاديث، وذلك عندما لا يصدق الواقع هذه التأويلات والتفسيرات والإسقاطات.

ومن خلال تتبع أحاديث الفتن تَبَيَّن لنا حرص النبي ﷺ على بيانها ووصفها والتعريف بأزمنتها وأمكنتها وأحداثها والأشخاص المتأثرين بها ومواقفهم منها، كما تَبَيَّن اهتمام الصحابة والتابعين بها تأسياً بالنبي ﷺ، حيث ثبت عنه ﷺ أنه كان يجمع أصحابه أحياناً، ويخطب فيهم عامة اليوم، يخبرهم عن هذه الفتن، ويصف أحوالها، وينذرهم ويحذرهم منها، فقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه (حديث رقم ٣٠٢٠) عن عمر رضي الله عنه قال: «قام فينا النبي ﷺ مقاماً، فأخبرنا عن بدء الخلق، حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه»، وأخرج مسلم في صحيحه (حديث رقم ٢٨٩١) عن حذيفة رضي الله عنه قال: «قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً ما ترك شيئاً يكون في مقامه ذلك إلى قيام الساعة إلا حدث به، حفظه من حفظه، ونسيه من نسيه، قد علمه أصحابي هؤلاء، وإنه ليكون منه الشيء قد نسيته، فأراه فأذكره، كما يذكر الرجل وجه الرجل إذا غاب عنه، ثم إذا رآه عرفه».

وأخرج الإمام أحمد في مسنده (ج٣ ص١٩) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «خطبنا رسول الله ﷺ خطبة بعد العصر إلى مغيربان الشمس، حفظها منا من حفظها، ونسيها منا من نسي»، قال عَفَّان: وقال حَمَّاد: وأكثر حفظي أنه قال: بما هو كائن إلى يوم القيامة، وأخرج الإمام أحمد في مسنده (ج٥ ص٣٤١) عن أبي زيد الأنصاري قال: «صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح، ثم صعد المنبر، فخطبنا، حتى حضرت الظهر، ثم نزل فصلى الظهر، ثم صعد المنبر، فخطبنا حتى حضرت العصر، ثم نزل فصلى العصر، فصعد المنبر، فخطبنا حتى غابت الشمس، فحدثنا بما كان وما هو كائن، فأَعْلَمُنَا أَحْفَظُنا».

لقد كان لأحاديث الفتن الأثر البالغ في نفوس أصحاب النبي ﷺ، فقد كانوا من شدة إيمانهم بهذه الأحاديث يستشعرون أنفسهم وكأنهم واقعون في هذه الفتن، ويبحثون عن المخرج منها، فلما حدثهم عن الدجال ظنوا أنه في طائفة النخل، وعندما سمعت عائشة رضي الله عنها الكلام عن الدجال بكت خوفاً من فتنته، وكانوا لقوة بصيرتهم يسألون عن التكليفات المتعلقة بهم عند وقوع الفتن، وكأنهم يقصدون تعليم من بعدهم، وتبصيرهم لتحصينهم من الفتن

وآثارها، وتعريفهم بالتصرفات والتكليفات الشرعية عند وقوع هذه الفتن، فقد كانوا كثيراً ما يقولون بعد سماعهم لحديث من أحاديث الفتن: فما تأمرنا يا رسول الله؟ فقد أخرج أبو داود في سننه (حديث رقم ٤٢٥٦) عن مسلم بن أبي بكرة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: (إنها ستكون فتنة يكون المضطجع فيها خيراً من الجالس، والجالس خيراً من القائم، والقائم خيراً من الماشي، والماشي خيراً من الساعي)، قال: يا رسول الله ما تأمرني؟ قال: (من كانت له إبل فليلحق بإبله، ومن كانت له غنم فليلحق بغنمه، ومن كانت له أرض فليلحق بأرضه)، قال: فمن لم يكن له شيء من ذلك؟ قال: (فليعمد إلى سيفه فليضرب بحده على حَرّة (أرض ذات حجارة)، ثم لينج ما استطاع النجاء).

وأخرج ابن ماجه في سننه (حديث رقم ٢٨٦٥) عن عبد الله بن مسعود، أن النبي ﷺ، قال: (سيلي أموركم بعدي رجال يُطْفِئُون السنة، ويعملون بالبدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها)، فقلت: يا رسول الله إن أدركتهم كيف أفعل؟ قال: (تسألني يا ابن أم عبد كيف تفعل؟ لا طاعة لمن عصى الله)، أو يقول الصحابي: ما النجاة من هذا الأمر؟ أو يقول: فما المخرج؟ أو يسأل: فأين عقولنا يومئذ؟ أو تسأل الصحابية: فأين العرب يومئذ؟ حتى إننا لا نكاد نجد حديثاً إلا وفيه سؤال يدل على أثر أحاديث الفتن في نفوس الصحابة رضي الله عنهم.

كيف نقرأ أحاديث الفتن؟:

لا تؤخذ أحاديث الفتن على شكل أخبار مجردة، ولا على أنها قصص للتسلية أو التخويف، وإنما تؤخذ على أنها وصف دقيق لأحوال العالم بما فيه المسلمون إلى قيام الساعة، مع بيان المخارج وسبل النجاة وحلول المشكلات، فلا يلتبس الأمر على المسلم عندما تفجؤه هذه الفتن، فالواجب عند قراءة هذه الأحاديث معرفة التكاليف الشرعية الواجب اتباعها واستنباطها؛ لأجل امتثال ما فيها من الأوامر والنواهي، ليبقى المسلم على منهاج النبوة، في عقيدته فتسلم من الزيغ والضلال والبدع، وفي عبادته فيؤديها على الوجه الأكمل، وفي أخلاقه الاجتماعية فيراعي الخلق الحسن فيها، وفي أسرته فتكون المرأة الصالحة والنشء الصالح، وفي معاملاته لتخلص من الغش

والربا وأكل المال بالباطل والظلم والعدوان، وفي حربه وسلمه فيعرف أعداءه وأولياءه.

ومن لوازم القراءة الصحيحة لأحاديث الفتن جمع رواياتها، وفهم الروايات في الموضوع الواحد في سياق واحد، وهذا ما جرى عليه العمل في هذا الكتاب، فعند الكلام عن الروم أو عن اليهود أو عن فساد الأحوال والحكام أو عن الدجل والدجالين، نضم الرواية إلى الرواية، ولا نكتفي بطرف من رواية أو جزء من حديث، فقد كان يتبادر إلى فهمنا مثلاً: أن قتال المسلمين لليهود عندما يقول الشجر والحجر: يا مسلم يا عبد الله هذا يهودي ورائي تعال فاقتله، أن المراد به يمكن أن يكون في عصرنا هذا في القتال مع اليهود، ومع أن أحاديث الفتن تبشر بنصر المسلمين على اليهود في هذا العصر، إلا أن ذلك القتال إنما يكون مع الدجال، وذلك لأننا لما جمعنا روايات الحديث، وجدنا بعض الروايات المطولة لهذا الحديث نصت على أن هذه المعجزة إنما تكون عندما يقاتل عيسى ابن مريم عليه السلام والمسلمون الدجالَ ومعه اليهود.

وبالتالي فإن الاكتفاء برواية واحدة من روايات الحديث يؤدي إلى فهم مبتسر أو ناقص لأحاديث النبي ﷺ، مما يؤدي إلى تطبيق غير صحيح لهذه الأحاديث، ولجمع روايات الحديث الواحد فوائد كثيرة، منها: وضع الحديث في موضعه الصحيح في الزمان والمكان والسياق.

ولبيان منهجنا في هذا الكتاب وفي الموسوعة بشكل عام، نقول ـ وبالله التوفيق ـ:

أولاً: منهجنا في التصنيف:

لقد جاء تصنيف الموضوعات بعامة، وموضوع الفتن وأشراط الساعة بخاصة، بعد نظر في عناوين كتب الحديث والفقه القديمة والحديثة، ثم التأمل في حاجة كل موضوع إلى تصنيف جديد يراعي ما أنجزه علماؤنا السابقون، ويضيف إليه التصنيفات الحديثة في العلوم المختلفة، مع المواءمة بين قديم التصنيف وحديثه، وجمع المتفرق منه إذا اتحد الموضوع، وتفريق المجتمع منه إذا كانت الحاجة ظاهرة للتمايز والتنويع، وقد استغرق هذا العمل بضع سنين،

وكان الإنجاز الأول كتاب التصنيف الموضوعي الذي صدر عن معهد الفكر العالمي وجمعية الدراسات الإسلامية.

وقد جاء تصنيف الفتن في هذا الكتاب في الفرع التاسع من موضوع العقائد. وقد أجرينا على هذا التصنيف تعديلات وزيادات وترتيبات كثيرة ومهمة، وجمعنا بين الفتن وأشراط الساعة فجاء التصنيف في مائة موضوع ونيف.

ثانياً: تخريج الحديث:

قمنا بتخريج أحاديث الكتب الستة ومسند أحمد، وقد روعي في هذا التخريج ما يلي:

١ ـ جُمعت روايات الحديث الواحد، ونعني بالحديث الواحد: الحديث الذي يرويه صحابي واحد، وتتفق رواياته إلى حد كبير، أو تدل هذه الروايات على أن أجزاء الحديث ترتبط بقصة واحدة، فإذا اتفقت الألفاظ، واختلف الصحابي، كانت أصول الرواية متعددة، وإذا توحدت الرواية عن الصحابي كان الأصل واحداً، ويسمى هذا الأصل عندنا: **بطاقة الحديث**، حيث تندرج جميع الروايات التابعة للأصل في هذه البطاقة، وستبقى هذه البطاقة معتمدة لضم الروايات الأخرى من سائر كتب الحديث التي سندخلها في الموسوعة تباعاً ـ بإذن الله تعالى ـ كمعاجم الطبراني، ومستدرك الحاكم، والحلية لأبي نعيم، وصحيح ابن خزيمة، وموطأ مالك، وسنن الدرامي ـ وإن كنا قد أدخلنا جملة من أحاديث هذه الكتب ـ آملين أن نتوصل إلى بطاقة شاملة محكمة لكل حديث، نضم فيها شتات رواياته، فلا تختلط بها روايات حديث آخر، وقد قمنا في هذا الكتاب بتخريج أحاديث الكتب الستة وأحمد من واحد وثلاثين كتاباً من كتب الحديث، وهي التي ذكرنا رموزها في هامش كل صفحة من صفحات الكتاب، وقد خرجنا أحاديث الكتب الستة وأحمد من هذه الكتب إذا اشتملت على زيادات مفيدة في الموضوع، وقد حرصنا في هذا التخريج على الاستفادة من جهود علماء التخريج السابقين؛ كالمزي والعراقي والهيثمي وابن حجر والنبهاني، وغيرهم.

٢ ـ ذكر أطراف الحديث: اتبعنا كل حديث بأرقام أطرافه، اختصاراً على القارئ لكي لا نثقل عليه بكثرة الروايات المتحدة الألفاظ أو المتقاربة، **ونعني بالأطراف**: روايات الحديث الواحد، حيث أشرنا إلى أماكن ورود هذه

الأطراف في الكتب الستة ومسند أحمد، وفي بعض الأحاديث خرجنا أطرافها من معاجم الطبراني والحلية والمستدرك والبزار، وكتب أخرى، وقد رمزنا لهذه الكتب برموز أثبتناها بالهامش. وقد اعتمدنا في هذا التخريج على ترقيم الكتب المتوافرة بين أيدينا، واعتمدنا في بعضها الآخر ذكر الجزء والصفحة، وإذا تكرر الرقم في حاشية التخريج فذلك لورود الحديث في الكتاب في أكثر من باب بالرقم نفسه، أو لأن أحاديث الباب تتكرر أرقامها؛ لأنها ترجع إلى أصل واحد، كما هو صنيع الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رَحِمَهُ اللَّهُ في ترقيمه لصحيح مسلم، ونميز المكرر بذكر رقم الرواية الفرعية. وبذكر أرقام الأطراف دون نصوص الأحاديث نكون قد اختصرنا حجم الكتاب.

ثالثاً: منهجنا في الحكم على الحديث:

التزمنا في الحكم على الحديث بذكر واحد من الأحكام التالية: الصحيح، والصحيح لغيره، والحسن، والحسن لغيره، والضعيف، والضعيف جداً، والموضوع؛ وقد نفرد بعض أنواع الضعيف بالذكر لملحظ معين؛ فإذا كان الحديث معلولا نذكر علته، ونقول: معلول؛ لتمييزه عن أنواع الضعف الأخرى، وإذا انفرد الثقة بمخالفة من هو أوثق منه قلنا عنه: شاذّ.

وقد قمنا ببيان تعليل هذه الأحكام، وذكرنا أقوال العلماء في التوثيق والتضعيف وبيان العلل، مع ذكر أحكامهم على الحديث إن وجدت.

أمّا **الصحيح**: فهو ما توافرت فيه شروط الصحة الذاتية، وهي: اتصال السند برواية العدل الضابط عن مثله من بداية السند إلى منتهاه من غير علة قادحة، وقد يكون السند مرفوعاً إلى النبي ﷺ، أو موقوفاً على الصحابيّ من قوله، أو مقطوعاً على التابعي؛ وأحاديث الإمامين البخاري ومسلم داخلة في الصحيح دون الحاجة إلى ذكر الحكم؛ لاتفاق الأمة على صحة كتابيهما.

وأمّا **الصحيح** لغيره: فهو ما كانت صحته بسبب خارج عن السند نفسه، بأن يكون له أسانيد من رتبة الحسن أو الحسن لغيره، وجميع هذه الأسانيد تنتهي إلى صحابي واحد. وكل ما جاء تصحيحه كذلك يبقى صحيحاً لغيره، حتى ولو تابعه إسناد صحيح لذاته؛ لأنّ الخلط بين الصحيح والصحيح لغيره يوقع خللاً في الأحكام.

وأمّا **الحسن**: فهو ما اتصل إسناده برواية العدل الموصوف بـ(صدوق أو صالح الحديث أو لا بأس به) عن مثله أو من هو فوقه من رجال الصحيح أو الحسن، من غير علّة قادحة، وقد يكون مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوعاً. وهذا هو الحسن لذاته، وقد يرتفع إلى رتبة الصحيح لغيره، إذا كانت له متابعة أخرى أو أكثر بمستواه أو أعلى.

وأمّا **الضعيف**: وهو الحديث الذي لم تتوافر فيه شروط الحديث الحسن. وهو قسمان:

الأول: ضعيف يتقوّى بالمتابعات، وذلك كحديث الموصوفين بالسَّتْر، ولين الحديث، ومن يصلح للاعتبار، ومن قيل فيه: شيخ، ومن كان حديثه مرسلاً.. وهذا النوع إذا وجد روايات أخرى عن الصحابي نفسه بمستواها أو أقوى منها فإن الحديث يرتفع إلى حسن لغيره، ولا يقال فيه: حسن؛ ليبقى التمييز بين الحُسْن الذاتي والحُسْن الخارجي.

الثاني: ضعيف لا يتقوى، وهو ما وصف أحد رواته أو أكثر بمنكر الحديث أو مردود أو متروك أو فاحش الخطأ، أو لا يتابَع، أو فيه نظر، أو مغفل، أو مجهول، أو كان الحديث منقطعاً. وهذا النوع يبقى ضعيفاً، ولا تفيده المتابعات، ولا يتقوى بالشواهد. ولم نأخذ بقول ابن حبان في توثيقه للمجاهيل، ولا بقول الذهبي في اتباعه لابن حبان بتوثيق المجاهيل.

وأما **الضعيف جداً**: فما كان في رواته من هو في أسوأ درجات الضعف كالمتهمين بالكذب.

وأما **الشاذّ من الحديث**: فما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه، وانفرد بهذه المخالفة، وقد حرصنا على وصفه بالشذوذ لتمييزه عن أنواع الضعف الأخرى الناشئة عن طعن في عدالة الراوي أو حفظه؛ لأن الراوي العدل الضابط يخالف أحياناً فيوصف بالشذوذ، مع العلم أن الحديث الشاذ مردود.

وأما **المعلول**: فهو الحديث الذي ظاهره الصحة، ولكن وقع فيه وهم من أحد الرواة، فأخرجه هذا الوهم من حالة الصحة إلى حالة الرد، ولا يكون الطعن في الراوي بسبب عدالته أو حفظه، فيقال في الحديث: معلول، وحرصنا على هذا التمييز أحياناً لمكانة هؤلاء الرواة في الحفظ والإتقان بالجملة.

وأما **الموضوع**: وهو ما كان من رواية الكذابين المشهورين بالكذب، وكان الكذب ظاهراً على لفظه ومعناه.

تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد:

ذكرنا فيما سبق أنواعاً من الأحكام جرى تقويتها ورفعها من درجة إلى درجة أعلى؛ لوجود متابعات للحديث، تلتقي كلها بالصحابي نفسه، وتعرف المتابعة بأنها: طريق للحديث تجتمع مع طريق أخرى في الرواية عن شيخ الراوي أو من فوقه، حتى تلتقيا في الصحابي الواحد، وجميع الأطراف التي ذكرناها في هذا الكتاب إنما هي من هذا النوع.

وأما **الشاهد**: فهو حديث آخر من رواية صحابي آخر يؤيد معنى حديث غيره. ولا يصلح الشاهد لتقوية الحديث، ورفعه من درجة إلى درجة أعلى، وإن كان يفيد في بيان ورود هذا المعنى، وأن له أصلاً معتبراً من حديث رسول الله ﷺ، وقد التزمنا بهذا المنهج؛ خلافاً لما درج عليه بعض العلماء المعاصرين، الذين توسعوا في تقوية الحديث بالشواهد، فكان منهجهم مخالفاً لمنهج علماء الحديث الأوائل؛ كالإمام أحمد وابن معين وابن المديني والبخاري والنسائي والدارقطني وغيرهم.

رابعاً: منهجنا في شرح الأحاديث، والتعليق عليها، وبيان غريبها:

لقد أردنا من هذا الكتاب تقديم أحاديث الفتن وأشراط الساعة مجموعةً أصولُها، مع ذكر أطرافها، مصنفةً تحت العناوين المذكورة، لتمكين العلماء والباحثين من الوقوف عليها ودراستها والانتفاع منها، ولم نقصد تقديم شرح لهذه الأحاديث، أو جمع شروحها الواردة في كتب الحديث، وذلك حرصاً على بقاء الهدف، ولكن لم نجد بداً من إضافة شرح غريب الألفاظ التي التقطناها من كتب غريب الحديث والمعاجم المشهورة، كما قمنا بالتعليق على بعض هذه الأحاديث بذكر ما رأيناه من المعاني القريبة، والحِكم الواضحة والدروس المستفادة، وحيث ما وجدنا أن للحديث علاقة بأحوال المسلمين المعاصرة فقد توسعنا في الشرح والتعليق والاستنباط والتوجيه بما يقدم رؤية جديدة في فهم هذه الأحاديث.

خامساً: طريقتنا في عرض الموضوعات:

وحرصاً منا على تيسير الفائدة من هذا الموضوع، فقد راعينا إيجاد تسلسل عام لأحاديث الفتن وأشراط الساعة، ثم ذكرنا تسلسل الأحاديث في الموضوع الواحد، ثم أثبتنا رقم الحديث كما هو في الكتاب الأصل، ثم ذكرنا مُخرّج الحديث بالرمز، فنرمز للبخاري: (خ)، ومسلم: (م)...، وقد أثبتنا الرموز والمصطلحات المستخدمة في هامش الكتاب.

سادساً: تحديد الدلالة من الحديث:

وحتى لا ندع القارئ في حيرة من أمره في تحديد الشاهد من الحديث على أي موضوع من مواضيع الفتن، فقد ميزنا موضع الدلالة باللون الأحمر، وإذا كان الحديث كله يشتمل على هذه الدلالة، جعلناه كله باللون الأحمر.

سابعاً: ترتيب الكتاب وترقيم أحاديثه:

١ ـ منهجنا في ترقيم أحاديث الكتاب: سيجد القارىء الكريم ثلاثة أنواع من الترقيم لكل حديث في هذا الكتاب:

أ ـ الرقم المتسلسل لجميع أحاديث الكتاب، وهو أول رقم أمام الحديث.

ب ـ الرقم المتسلسل في كل موضوع من مواضيع الكتاب، وهو الرقم الثاني، وقد وضعناه بين قوسين.

ت ـ رقم الحديث في الكتاب الأصل، وقد وضعناه بعد اسم صاحب الكتاب.

٢ ـ منهجنا في توثيق أحاديث الكتب الستة ومسند أحمد وباقي الكتب التي خرجنا منها الأحاديث:

أولاً: ما خرجناه بذكر رقم الحديث:

أ ـ اعتمدنا ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ﷺ لصحيحي البخاري ومسلم وسنن ابن ماجه.

ب ـ اعتمدنا ترقيم الأستاذ عزت عبيد دعاس لسنن الترمذي وأبي داود.

ت ـ اعتمدنا ترقيم الشيخ عبد الفتاح أبي غدة لسنن النسائي الصغرى.

ث ـ ذكرنا أرقام الأحاديث للكتب المشتهرة بالترقيم من غير هذه الكتب.

ثانياً: وثقنا أحاديث الكتب التالية بذكر الجزء والصفحة، بسبب اشتهارها بالترقيم بهذا الشكل، ولأسباب أخرى منها عدم اتفاق النسخ على ترقيم معين لأحاديث بعض هذه الكتب، وكذلك لعدم وجود ترقيم متسلسل من أول الكتاب إلى آخره كما هو في المعجم الكبير للطبراني، وهذه الكتب هي: مسند الإمام أحمد، والمستدرك للحاكم، والمعجم الكبير للطبراني، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، وحلية الأولياء، ومسند الحميدي، والتاريخ الكبير للبخاري.

ثامناً: التصنيف الموضوعي لأحاديث الفتن وأشراط الساعة:

الباب الأول: تعلم أحاديث الفتن والتحذير من الفتن.

الفصل الأول: الحض على تعلم أحاديث الفتن:

الفصل الثاني: التحذير من الفتن.

الباب الثاني: مظاهر الفتن:

الفصل الأول: تتابع الفتن إذا ظهرت.

الفصل الثاني: عرض القلوب على الفتن.

الفصل الثالث: شدة الفتن وكثرتها.

الفصل الرابع: اتباع سنن اليهود والنصارى.

الباب الثالث: أنواع الفتن:

الفصل الأول: الفتن المتعلقة بالزمان والمكان.

المبحث الأول: الفتن المتعلقة بالزمان.

المطلب الأول: ظهور الفتن بعد وفاة عمر.

المطلب الثاني: ازدياد الشر بمرور الزمان.

المطلب الثالث: تقارب الزمان.

المبحث الثاني: الفتن المتعلقة المكان.

المطلب الأول: الفتن وأشراط الساعة المتعلقة بالشام وفلسطين وبيت المقدس.

المطلب الثاني: الفتن وأشراط الساعة المتعلقة بمكة والمدينة وجزيرة العرب.

المطلب الثالث: الفتن وأشراط الساعة المتعلقة بالعراق ونجد والمشرق عموماً.

الفصل الثاني: الفتن المتعلقة بالعبادات والعقائد.

المبحث الأول: غربة الإسلام ونقض عراه.

المبحث الثاني: الفتن المتعلقة بالبدع في أصول الدين وفروعه.

المبحث الثالث: الفتن المتعلقة بالصلاة.

المبحث الرابع: الفتن المتعلقة بالمساجد واختلاف أحوال أهلها.

المبحث الخامس: الفتن المتعلقة بالخطباء وقراء القرآن.

المبحث السادس: فتنة الناس عن دينهم وعقيدتهم.

المبحث السابع: عبادة الأوثان.

المبحث الثامن: متفرقات في الفتن المتعلقة بالعقائد والعبادات.

الفصل الثالث: الفتن المتعلقة بالمعاملات.

المبحث الأول: بسط الدنيا والتنافس فيها.

المبحث الثاني: أكل الربا والتحايل في البيوع.

المبحث الثالث: ما يتعلق بالزكاة والغنيمة وجمع المال.

الفصل الرابع: الفتن المتعلقة بالسياسة والحكم.

المبحث الأول: الفتن المتعلقة بالحكم.

المطلب الأول: فساد الحكام والأئمة المضلون.

المطلب الثاني: الحكم بغير ما أنزل الله.

المطلب الثالث: عدم وجود الإمام، وعدم تطبيق الشرع.

المطلب الرابع: ظهور الظلم.

المطلب الخامس: ترك الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المبحث الثاني: فتن الحكم في أواخر عهد الخلافة الراشدة وما بعده.

المطلب الأول: الفتنة في عهد الخلفاء: عثمان وعلي وتنازل الحسن عن الخلافة.

المطلب الثاني: الفتن في عهد يزيد بن معاوية وابن الزبير وعبد الملك بن مروان والحجاج.

المطلب الثالث: متفرقات في الفتن المتعلقة بالسياسة والحكم.

الفصل الخامس: الفتن المتعلقة بالأخلاق والسلوك.

المبحث الأول: ظهور الخيانة والكذب والنفاق والكِبر.

المطلب الأول: نزع الأمانة، وتخوين الأمين، وتأمين الخائن.

المبحث الثاني: العقوق وقطع الأرحام وسوء الجوار.

المبحث الثالث: ما يصيب العلاقات الاجتماعية من تباغض وتلاعن وعداوة.

المبحث الرابع: ما يقع من الفواحش.

المبحث الخامس: ما يقع من فساد في اللباس والزينة.

المبحث السادس: الانشغال بالشهوات وما يقع من منكرات الطعام والشراب والغناء والمعازف.

المبحث السابع: فتنة النساء.

الباب الرابع: الفتن المتعلقة بالقتال والملاحم:

الفصل الأول: تداعي الأمم الأخرى على المسلمين.

المبحث الأول: حصار العراق والشام ومصر.

المبحث الثاني: غزو الروم وغيرهم لبلاد المسلمين.

الفصل الثاني: الفرقة والاختلاف بين المسسلمين.

الفصل الثالث: اقتتال المسلمين فيما بينهم.

الفصل الرابع: قتال المسلمين للأمم الأخرى.

الفصل الخامس: قتال المسلمين لليهود قبل الدجال وعند مجيئهم معه.

الفصل السادس: متفرقات في الفتن المتعلقة بالقتال والملاحم.

الباب الخامس: أشراط الساعة والفتن المتعلقة بها:

الفصل الأول: أشراط الساعة الصغرى والوسطى والفتن المتعلقة بها.

المبحث الأول: كثرة العمران وتطاوله.

الفصل الثاني: أشراط الساعة الكبرى والفتن المتعلقة بها.

المبحث الأول: صفة المهدي وأعماله وأتباعه.

المطلب الأول: كثرة المال وفيضه في زمانه وأنه يحثو المال حثواً لا يعده.

المطلب الثاني: انزواء الماء واستخراج كنوز الأرض وانحسار الفرات عن جبل من ذهب.

المطلب الثالث: خروج أصحاب الرايات السود من المشرق.

المطلب الرابع: الخسف للجيش الذي يغزو الكعبة بين المدينة ومكة.

المطلب الخامس: هزيمة بعث كلب.

المطلب السادس: الملحمة العظمى وفتح القسطنطينية ورومية وجبل الديلم:

المبحث الثاني: ما جاء في القحطاني.

المبحث الثالث: كثرة القتل.

المبحث الرابع: كثرة النساء وقلة الرجال.

المبحث الخامس: المسيح الدجال.

المطلب الأول: ما ورد في المسيح الدجال وصفته.

المطلب الثاني: ما ورد في ابن صائد وأنه الدجال.

المطلب الثالث: ما ورد في الدجالين قبل الدجال.

المبحث السادس: ما ورد في نزول عيسى بن مريم عليه السلام، وصفته، وما يقوم به من أعمال.

المبحث السابع: خروج يأجوج ومأجوج.

المبحث الثامن: عودة جزيرة العرب مروجاً وأنهاراً.

المبحث التاسع: هدم الكعبة.

المبحث العاشر: انتشار الجهل وقبض العلماء ورفع القرآن الكريم.

المبحث الحادي عشر: المسخ والخسف والصواعق والزلازل.

المبحث الثاني عشر: الريح الحمراء والريح التي تقبض أرواح المؤمنين.

المبحث الثالث عشر: النار التي تحشر الناس والدخان.

المبحث الرابع عشر: طلوع الشمس من مغربها.

المطلب الأول: انقطاع التوبة.

المبحث الخامس عشر: دابة الأرض وكلام الحيوانات والجمادات.
المبحث السادس عشر: قيام الساعة على شرار الخلق.
المبحث السابع عشر: متفرقات في الفتن المتعلقة بالظواهر الكونية.
المبحث الثامن عشر: متفرقات في الفتن المتعلقة بالساعة والأشراط الكبرى لها.

الباب السادس: كيفية التصرف عند وقوع الفتن:

الفصل الأول: التعوذ من الفتن.
الفصل الثاني: الاستعانة بالله والصبر والعمل الصالح وقت الفتن.
الفصل الثالث: محافظة المسلم على أهله عند الفتن.
الفصل الرابع: الاستعداد لمواجهة الفتن.
الفصل الخامس: التثبت وكف اللسان واتباع الحق وقت الفتن.
الفصل السادس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند الفتن.
الفصل السابع: البعد عن مواطن الفتن ومقاطعة أهل الفتن.
الفصل الثامن: الخروج إلى قتال الكفار اعتزالاً للفتن التي بين المسلمين.
الفصل التاسع: ترك السلاح والعزلة وقت الفتن بين المسلمين.
الفصل العاشر: لزوم الجماعة والسمع والطاعة في غير معصية الله تعالى.
الفصل الحادي عشر: التحذير من السعي في الفتن بين المسلمين.
الفصل الثاني عشر: قتال أهل الفتن والدعاة إلى الفتنة.

الباب السابع: البشائر في ظهور الأمة وتمكينها.

الفصل الأول: الطائفة المنصورة الظاهرة على الحق عند وقوع الفتن.
الفصل الثاني: بشائر انتصار الإسلام وتمكينه في الأرض.
الفصل الثالث: قيام الخلافة الراشدة ونزولها ببيت المقدس.

ونسأل الله تعالى أن يتقبل منا هذا العمل وأن يجعله خالصاً لوجهه العظيم، وأن يجعل فيه النفع والخير، راجين من أهل العلم وطلبته أن لا يبخلوا علينا بملاحظاتهم وتصويباتهم.

والحمد لله رب العالمين

خادما السنة النبوية الشريفة

د. همام عبد الرحيم د. محمد همام

عمان/ ١٧ شعبان ١٤٢٨هـ